

## هل المشكلة أردوغان أم النظام؟

علي عبادي  
كاتب في أحوال تركية

وأجهزة المخابرات بشكل خاص على ضمان استمرار خليفة أردوغان في نفس المسار.

وإذا خسرت العدالة والتنمية الانتخابات، فسيتم منع خلفائه من أداء عملهم كما يحلو لهم، وسيواجهون مجموعة متنوعة من العقبات، مثل ما يحدث الآن مع رؤساء المعارضة في أنقرة وإسطنبول. ما يحتاج إلى تغيير حقيقي في تركيا هو هذه العقلية، وهذا هو الإنجاز الذي يجب تحقيقه. لم يكتشف حزب العدالة والتنمية كيفية إحراز هذا الإنجاز بمفرده.

جاءت الكوادر الأصلية لحزب العدالة والتنمية من الجناح الإصلاحي لحزب الرفاه، وهو حزب إسلامي أسسه نجم الدين أربكان عام 1983. ومروا بعملية مماثلة خلال تلك الفترة. وبعد عام من وصول حزب الرفاه إلى السلطة في حكومة ائتلافية في عام 1996، حاول الجيش التركي الإطاحة بهم. سُجن أردوغان، الذي كان آنذاك عضواً في الحزب وعمدة إسطنبول، في عام 1999 بسبب قضية كان قد قرأها على الملأ، وتم عزله من منصبه. والآن، تتم ممارسة نفس الفعل مرة أخرى، ولكن مع تغيير الجوانب.

سوف يتذكر أولئك الذين قرأوا سلسلة هاري بوتر الشهيرة بشكل كبير أن الساحرات سيتجنبن نطق اسم اللورد فولدمورت الشرير، خوفاً ورغبة في نسيانه.

وفي حين أن المناخ الحالي في تركيا يسمح بتوجيه الانتقادات للشخص المسؤول عن أي إثارة أي مشاكل في منطقة معينة، إلا أن السهم لا يشير أبداً إلى أردوغان. يحاول الناس انتقاد رئيس حزب العدالة والتنمية دون أن يذكروا اسمه، مثل فولدمورت، لأن الوقوف مباشرة ضد أردوغان يعني وقوف جهاز الدولة بالكامل ضده.

وفي رواية هاري بوتر، كان يجب هزيمة جميع مساعدي فولدمورت أولاً، لذا كان من الممكن في النهاية هزيمة الرجل الجبار. نفس النمط موجود في العديد من أعمال الأدب والسينما. ويظهر لنا التاريخ بوضوح أيضاً أن النصر لم يكن ممكناً إلا بعد اجتماع الدول الحليفة مع بعضها البعض.

وهذا هو نفس الأمر الضروري لمواجهة حكومة حزب العدالة والتنمية الآن. إذا لم تجتمع المعارضة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإذا استمر الموقف التمييزي ضد حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، فلن يكون هناك انتصار بالمعنى الكامل. شوهدت مساهمة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد في المعادلة بوضوح في الانتخابات البلدية لعام 2019، عندما خسرت العدالة والتنمية اثنين من أهم المحافظات، وهما أنقرة وإسطنبول.

لكن هل سيتغير كل شيء بالنسبة لتركيا إذا خسرت العدالة والتنمية انتخابات عام؟ الجواب للأسف لا. وستطلب ذلك اتخاذ سلسلة من الإجراءات، بسهل الحديث عنها ولكن من الصعب جداً تنفيذها، بما في ذلك مراجعة كاملة للقوانين بطريقة تحترم القانون الدولي، وتحديث نظام التعليم، مع التركيز الصادق على العلم والتعليم نفسه، وتقديم أفضل الخدمات على قدم المساواة لجميع المدن دون ترك حتى أصغر قرية.

وبخلاف ذلك، ستلوح أجهزة الدولة دائماً في الأفق لتسقط بلعنتها على أولئك الذين يعارضون الكيان الحاكم. وكل من سيحصل على الأغلبية بين الكوادر سيصل إلى السلطة. ستتغير المشاهد، ولكن سيظل الخلل كما هو.

بينما تقائل تركيا كلا من ويا كوروناً والأزمة الاقتصادية، يحاول حزب العدالة والتنمية الحاكم خلق عدو، كما فعل في الماضي، للتغطية على الإخفاقات حتى يتمكن من توحيد مؤيديه وتأكيد أصوات ناخبيه. ولكن للأسف، لم تنجح هذه المحاولة بعد.

قام علي أرباش، رئيس مديرية الشؤون الدينية، بإلقاء خطابه الواعظ ضد خطايا الزنا والشذوذ الجنسي في اليوم الأول من شهر رمضان المبارك. وقد أدانت العديد من المنظمات الحقوقية تعليقات أرباش، في حين أن حزب العدالة والتنمية، أو بشكل أكثر دقة، الرئيس التركي ورئيس الحزب رجب طيب أردوغان، انتهت الفرصة لدعم أرباش وإيجاد عدو جديد. واصلت نقابات المحامين في تركيا، على وجه الخصوص، انتقاداتها لأرباش على الرغم من دعم أردوغان.

يعلم الجميع أن تركيا كانت تحت حكم رجل واحد لبعض الوقت. حتى أن مؤسسة "برتلسمان" الإثنية أصدرت تقريراً وصف تركيا بأنها "ديكتاتورية بحكم الواقع". ويتضح للجميع أنه لن يتم إبداء أي تعليق من أي مسؤول حكومي دون علم أردوغان.

إن أي انتقاد متكرر للرئيس أو لأي من وزرائه يمكن أن يتحول إلى تحقيق مع الجهة أو الشخص المنتقد، إلى درجة أنه تم التحقيق مع محام بسبب وصفه لوزير الداخلية، سليمان صويلو، بـ"الوزير الأصغر"، على الرغم من إسقاط التهم في وقت لاحق.

لم يعد الأمر مقصوراً فقط على حكم الرجل الواحد، أو رجب طيب أردوغان. إن أولئك الذين يجنون فوائد النظام الذي أنشأه حزب العدالة والتنمية لن يرغبوا في إخفاقه

أما إذا كان الانتقاد موجهاً لأردوغان، فإن الغارات المنزلية والتحقيقات في إهانة الرئيس غالباً ما تلعب دوراً.

يتم منح الامتياز فقط للحكومة وتلك الجهات التي تدخل معها في شراكة، في حين يتم التغاضي عن محاولات كبت المعارضة والتهديدات والهجمات المباشرة. أصبحت أجهزة الدولة في تركيا أدوات للحكومة لمعالجة المعارضين، وحتى الانتقادات التي يتم التعبير عنها في البرامج الحوارية يمكن أن تؤدي إلى تعليق البث.

وبالنسبة لكثير من أطراف المعارضة، فإن الطرفين الوجوديين للخروج من دوامة تركيا هما إما خسارة حزب العدالة والتنمية للانتخابات، وإما موت أردوغان. ويعتقد الكثيرون أنه نتيجة لإحدى الحالتين، سيدخل حزب العدالة والتنمية في عملية حل سريعة.

ومع ذلك لم يعد الأمر مقصوراً فقط على حكم الرجل الواحد، أو أردوغان. إن أولئك الذين يجنون فوائد النظام الذي أنشأه حزب العدالة والتنمية لن يرغبوا في إخفاقه. سيعمل المسؤولون الحكوميون والقضاء وقوات الشرطة



## لبنان في الطريق المسدود...

إلى نسيان شيء اسمه لبنان وأهمية الاستقرار فيه بعدما صار البلد مجرد "ساحة" إيرانية...

لم يعد لبنان يهيم أحداً. أساء البلد إلى نفسه بنفسه بعد تحوله إلى امتداد لـ"جبهة الممانعة" التي يبذل العراق جهوداً جبارة في محاولته الخروج منها واستعادة دوره الطبيعي في المنطقة. رفع العراقيون أخيراً شعار "العراق أولاً". ظهر ذلك واضحاً من خلال التحرك الشعبي المستمر منذ تشرين الأول - أكتوبر الماضي، وهو تحرك أطاح بحكومة عادل عبدالمهدي وأوصل إلى حكومة مصطفى الكاظمي التي لم تكتمل بعد، لكن يبدو أنها تعرف ما الذي تريده. تريد ألا يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات بين الولايات المتحدة وإيران. أي أن يحافظ العراق على مصالحة قبل أي شيء آخر.

رفع اللبنانيون شعار "لبنان أولاً". أخرجوا الجيش السوري من أرض بلدهم في العام 2005. متى يتخلصون من الوصاية الإيرانية التي حلت مكان الوصاية السورية؟ متى يستوعبون أن مستقبل بلدهم على المحك، وأن لا وجود لخطة بديلة عن الاستعانة بصندوق النقد، على حد تعبير السفير الفرنسي في بيروت، برونو فوشيه، بعد اجتماعه برئيس مجلس النواب نبيه بري حديثاً.

الحق مع السفير الفرنسي. لكن الاتفاق بين لبنان وصندوق النقد مهمة مستحيلة في بلد يعيش في عالم آخر، عالم مرتبط باوهم من نوع أن النظام السوري الذي تأسس في العام 1970 لا يزال حياً برزق، في حين أنه نظام أكل الدهر عليه وشرب. نظام غارق في أزمات لن يستطيع الخروج منها يوماً. أسوأ ما في الأمر أن لبنان تحول مكاناً تصدّر إليه أزمات النظام السوري، في غياب قيادة سياسية ترفض الاعتراف بأن لا مصلحة للبنان سوى بأن يكون في منأى عن أزمات سوريا. لماذا لا يستفيد لبنان من الذي حصل في العراق

حيث تجري عملية إزالة لصور قاسم سليمان من الأماكن والمؤسسات الرسمية؛ ولكن ما العمل عندما يعيش البلد في ظل "حكومة حزب الله" في عهد حزب الله...

عاجلاً أم أجلاً، سيتبين أن لبنان عاجز عن التعاطي مع صندوق النقد الدولي، مثل هذا العجز في غاية الخطورة على مستقبل البلد. هذا يعود إلى أن كل الأبواب الأخرى مسدودة أيضاً في وجه لبنان

سعد الحريري رئيس مجلس الوزراء وقتذاك. لم يحصل أي تقدم على صعيد تطبيق مقررات "سيدر". هل لدى رئيس الجمهورية ميشال عون أو رئيس الحكومة الحالي ما يكفي من الجراءة للتساؤل ما الذي حال دون تنفيذ أي بند في "سيدر" الذي يعني أول ما يعنيه القيام بالإصلاحات المطلوبة من جهة، وإيجاد شراكة بين القطاعين الخاص والعام من جهة أخرى. من وضع كل العراقيل في وجه "سيدر" الذي كان سيمكن لبنان من الاستفادة من أكثر من عشرة مليارات دولار لتنفيذ مشاريع معينة ولكن بإشراف أوروبي هو "حزب الله". وقف "حزب الله" عقبة في وجه القيام بأي إصلاحات. بقي "سيدر" حبراً على ورق. ما قاله أخيراً الأمين العام لـ"حزب الله"، حسن نصرالله، عن رفض أي رقابة دولية على الحدود بين سوريا ولبنان لمنع التهريب يؤكد أن لبنان لن يُقدم على أي خطوة في اتجاه الخروج من المازق الذي غرق فيه.

ليس لبنان سوى "ساحة" تستخدم في خدمة سياسة إيرانية تقوم على استنزاف الاقتصاد اللبناني كي يبقى بشار الأسد في دمشق. لم تأخذ إيران علماً بعد أن هذا النظام انتهى منذ فترة طويلة وأنه جزء من الماضي ولن ينقذه التهريب لا من لبنان ولا من غير لبنان. كل ما يمكن أن يؤدي إليه بقاء معابر التهريب مفتوحة هو تحميل لبنان أعباء لا يستطيع تحملها.

عاجلاً أم أجلاً، سيتبين أن لبنان عاجز عن التعاطي مع صندوق النقد الدولي، مثل هذا العجز في غاية الخطورة على مستقبل البلد. هذا يعود إلى أن كل الأبواب الأخرى مسدودة أيضاً في وجه لبنان. سداها "حزب الله" منذ فترة طويلة بتجمعه على العرب الذين كانوا على استعداد لمساعدة البلد، وتسببه بعقوبات أميركية على المصارف اللبنانية. فرضت هذه العقوبات إغلاق "جمال ترانس بنك" قبل بضعة أشهر. إضافة إلى ذلك، أدت سياسات "حزب الله"، خصوصاً إلى انتصار مدرسة أميركية تدعو

خير الله خيرالله  
إعلامي لبناني

من الضروري تبسيط الأمور لبنانياً. مثل هذا التبسيط يؤكد أن البلد ذاهب إلى الخراب في ظل حكومة لا تمتلك أي رؤية من أي نوع من جهة، فضلاً عن أنها عاجزة عن القيام بالإصلاحات المطلوبة من جهة أخرى.

في النهاية، ذهب الحكومة إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على دعم مالي يمكن لبنان من استيراد المواد الضرورية التي هو الرجل الجبار. نفس النمط موجود في العديد من أعمال الأدب والسينما. ويظهر لنا التاريخ بوضوح أيضاً أن النصر لم يكن ممكناً إلا بعد اجتماع الدول الحليفة مع بعضها البعض. وهذا هو نفس الأمر الضروري لمواجهة حكومة حزب العدالة والتنمية الآن. إذا لم تجتمع المعارضة بالمعنى الحقيقي للكلمة، وإذا استمر الموقف التمييزي ضد حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، فلن يكون هناك انتصار بالمعنى الكامل. شوهدت مساهمة حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد في المعادلة بوضوح في الانتخابات البلدية لعام 2019، عندما خسرت العدالة والتنمية اثنين من أهم المحافظات، وهما أنقرة وإسطنبول.

لكن هل سيتغير كل شيء بالنسبة لتركيا إذا خسرت العدالة والتنمية انتخابات عام؟ الجواب للأسف لا. وستطلب ذلك اتخاذ سلسلة من الإجراءات، بسهل الحديث عنها ولكن من الصعب جداً تنفيذها، بما في ذلك مراجعة كاملة للقوانين بطريقة تحترم القانون الدولي، وتحديث نظام التعليم، مع التركيز الصادق على العلم والتعليم نفسه، وتقديم أفضل الخدمات على قدم المساواة لجميع المدن دون ترك حتى أصغر قرية.

وبخلاف ذلك، ستلوح أجهزة الدولة دائماً في الأفق لتسقط بلعنتها على أولئك الذين يعارضون الكيان الحاكم. وكل من سيحصل على الأغلبية بين الكوادر سيصل إلى السلطة. ستتغير المشاهد، ولكن سيظل الخلل كما هو.

كانت هناك محاولة جذية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في السنة 2018 عندما انعقد مؤتمر "سيدر" في باريس.

كان ذلك في شهر نيسان - أبريل من تلك السنة، قبل شهر واحد من إجراء انتخابات نيابية أسفرت عن حصول "حزب الله" على أكتفوية برلمانية مكنته من إيجاد شرعية لنفوذ الذي كان يمارسه عن طريق سلاحه المذهبي غير الشرعي. هذا السلاح الذي نفذ غزوتي بيروت السنوية والجبل الدرزي في أيار - مايو من العام 2008.

أرادت فرنسا مساعدة لبنان من منطلق حرصها على البلد، معتمدة على العلاقة الخاصة التي تربط بينها وبين

